

قرار النفقة الزوجية الجديد في مصر ☐ الحرمان الإداري من عشرات الخدمات يفتح مواجهة بين حق الأسرة وحدود العقوبة



الخميس 2 أبريل 2026 08:20 م

انتقل ملف النفقة في مصر من ساحة محاكم الأسرة إلى شبكة واسعة من الجهات الإدارية التي تملك وقف خدمات أساسية ومهنية عن المحكوم عليهم ☐ القرار قُدم رسمياً بوصفه أداة لتنفيذ الأحكام النهائية وضمان حصول الزوجة والأطفال على حقوقهم المالية، لكن طريقة صياغته وسرعة تفعيله دفعت الجدل القانوني إلى الواجهة من اليوم الأول ☐ وزارة العدل ربطت الحصول على عدد كبير من الخدمات بسداد المديونية أو تقديم ما يفيد براءة الذمة، وبذلك أصبح المواطن المحكوم عليه في قضايا النفقة مهدداً بعقوبة تمتد إلى معاملاته اليومية، لا إلى ملفه القضائي وحده ☐ هذا التحول لم يمر بهدوء، لأن السؤال لم يعد مقتصرًا على تنفيذ حكم النفقة، بل اتسع ليشمل حدود سلطة الإدارة حين تستخدم الخدمات العامة كوسيلة ضغط موازية على من صدر ضدهم حكم واجب التنفيذ ☐

في المقابل، لم يتوقف النقاش عند الهدف الاجتماعي الذي تتحدث عنه الحكومة، لأن القرار الجديد وضع نفسه مباشرة في قلب نزاع أوسع يتصل بالدستور ويتعدد صور الجزاء على الفعل الواحد ☐ جهات رسمية ومؤسسات داعمة لحقوق النساء والأطفال رحبت بالقرار واعتبرته دعماً لتنفيذ أحكام طال تعثرها، بينما ظهرت اعتراضات قانونية وبرلمانية تطالب بمراجعة نطاقه وآثاره العملية على الحق في العمل والحصول على الخدمات ☐ هذا التباين كشف أن الدولة لم تطرح مجرد تنظيم إداري محدود، بل طرحت سياسة عقابية جديدة بأدوات خدمية، وهو ما يفسر انتقال الجدل بسرعة من الوقائع الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية إلى دوائر المحامين والنواب ومتابعي الملفات الأحوال الشخصية ☐ لذلك بدأ القرار منذ لحظة صدوره اختباراً جديداً لحدود السلطة التنفيذية حين تتدخل في ملف شديد الحساسية مثل النفقة تحت عنوان حماية الأسرة وتنفيذ الأحكام ☐

من تنفيذ حكم النفقة إلى تعليق عشرات الخدمات

جاء القرار منشوراً في الجريدة الرسمية في عدد 15 مارس 2026، ونص على تعليق الاستفادة من بعض الخدمات الحكومية عن المحكوم عليهم في قضايا الامتناع عن سداد النفقة أو أجر الحضانة أو أجر الرضاعة، إذا كان الحكم واجب التنفيذ ☐ كما نص على استمرار التعليق إلى حين سداد المديونية لصالح المحكوم له أو بنك ناصر الاجتماعي، مع تقديم شهادة تفيد براءة الذمة لرفع المنع ☐

ثم اتسع نطاق القرار عملياً إلى قائمة كبيرة من الخدمات والجهات، إذ تحدثت تغطيات منشورة عن 34 خدمة موزعة على 10 وزارات، بينما وصفتها تغطيات أخرى بأنها خدمات 11 جهة حكومية ☐ هذا التفاوت في العرض الصحفي لا يغير جوهر القرار، لأن الثابت أن المنع لا يقتصر على خدمة واحدة أو اثنتين، بل يشمل قطاعات متعددة تمس الحياة اليومية والنشاط المهني على السواء ☐

وبعد ذلك ظهرت تفاصيل القطاعات المشمولة بالقرار، ومنها خدمات التموين وإضافة الموالييد، وبعض خدمات الكهرباء، وكارت الفلاح وصرف الأسمدة، ورخص المهن، وخدمات الشهر العقاري، وتراخيص المحال والأنشطة، إضافة إلى عدد من خدمات الإسكان والمجمعات العمرانية وتراخيص البناء والتصالح وتقنين الأوضاع ☐ هذه القائمة تعني أن المنع الإداري لا يبقى داخل حدود محكمة الأسرة، بل ينتقل إلى مفاصل المعاملات الأساسية والمهنية ☐

وفي هذا السياق، قال الدكتور مصطفى السعداوي أستاذ القانون الجنائي إن القرار يمثل خطوة مهمة لضمان تنفيذ أحكام المادة 293 من قانون العقوبات المتعلقة بالامتناع عن سداد النفقة، كما قال إن تدخل وزير العدل بتحديد الخدمات يوفر آلية قانونية واضحة لإلزام المحكوم عليهم بأداء المستحقات []
هذا الرأي يضع القرار داخل الإطار الذي تدافع به الوزارة عن نفسها، أي أنه تنفيذ لنص قائم لا إنشاء لعقوبة مستقلة من فراغ []

بنك ناصر في قلب التنفيذ والحكومة توسع الحصار الإداري

اعتمد القرار في آلية تنفيذه على دور مباشر لبنك ناصر الاجتماعي، إذ ألزم البنك بإخطار الجهات الحكومية المعنية بأسماء المحكوم عليهم المدنيين بالنفقة، كما ألزم البنك بإخطارها مجدداً عند السداد []
هذه الآلية حولت البنك من جهة صرف وتحريك مستحقات في قضايا النفقة إلى مركز تشغيل فعلي لشبكة المنع الإداري، بما يسمح بتعميم القرار عبر أكثر من مرفق وخدمة في وقت واحد []

ثم ظهر أثر هذه الآلية في تصريحات حكومية لاحقة أكدت دخول الوزارات المعنية في مرحلة التطبيق، ومنها وزارة التنمية المحلية التي أعلنت التزامها بتنفيذ التوجيهات الحكومية الخاصة بوقف مجموعة من الخدمات عن الصادر ضدهم أحكام نهائية في قضايا النفقة ولم يمتثلوا للتنفيذ []
هذا التطور أكد أن القرار لم يبق نصاً منشوراً فقط، بل بدأ يتحول إلى إجراء جارٍ في أجهزة الدولة المختلفة []

وبسبب هذا الاتساع، بات المحكوم عليه يواجه حصاراً إدارياً يتجاوز حدود الملف القضائي نفسه، لأن تعليق الخدمات يمتد إلى العمل والتنقل والتعامل مع المرافق والتراخيص وبعض أدوات الدعم []
هنا تظهر المفارقة الأساسية في قلب الجدل، إذ تقول الحكومة إن الضغط الإداري يضمن وصول الحقوق إلى مستحقيها، بينما يرى معترضون أن تضيق المسارات المهنية والخدمية قد يضعف قدرة بعض المحكوم عليهم على تحصيل دخل يسمح أصلاً بالسداد []

وفي هذا الإطار، قالت مها أبو بكر المحامية بالنقض وعضو لجنة المرأة في نقابة المحامين المصرية إن القرار يمثل خطوة مهمة لإنصاف مستحقي النفقة بعد سنوات من صعوبات التنفيذ والمراوغات داخل المحاكم []
كما أوضحت أن الأثر لا يقتصر على الزوجات، بل يمتد إلى الأطفال وكبار السن ممن يحصلون على أحكام نفقة [] هذا التقدير يفسر جانب التأييد الواسع الذي حظي به القرار في دوائر مرتبطة مباشرة بمستحقي النفقة []

الجدل الدستوري يبدأ من هنا والاعتراضات خرجت إلى البرلمان والقضاء

أثار القرار منذ أيامه الأولى تساؤلات قانونية حول إمكان الطعن عليه، خاصة في ما يتعلق بحقوق الأفراد في الوصول إلى الخدمات العامة وحدود التوسع الإداري في تنفيذ العقوبات []
وبالتوازي مع ذلك، تقدمت النائبة فاطمة عادل بطلب إحاطة إلى وزير العدل لمناقشة القرار داخل البرلمان، معتبرة أن الهدف الاجتماعي مهم، لكن اتساق السياسة التنظيمية داخل منظومة الأحوال الشخصية يحتاج إلى مراجعة أشمل لا تقتصر على النفقة وحدها []

ثم ظهر اعتراض أشد وضوحاً في تصريحات النائب محمد عبد العليم داود الذي وصف القرار بأنه غير دستوري، وأعلن عزمه استخدام أداة برلمانية ضده، بينما تمسك مؤيدون داخل البرلمان بأن منع الخدمات وسيلة لازمة لإجبار الممتنع القادر على السداد []
هذا الانقسام النيابي أكد أن الجدل لم يعد مسألة فنية بين وزارة العدل ومحامي الأسرة، بل أصبح نزاعاً علنياً حول الطبيعة القانونية للقرار وحدود مشروعيته []

وبعد ذلك جاءت القراءة القانونية الأكثر هدوءاً من المحامي محمود سعيد الهواري، الذي قال إن القرار إجراء إداري مؤقت وليس عقوبة جنائية، وإنه يطبق فقط على من صدرت ضدهم أحكام نهائية واجبة النفاذ، مع بقاء الطعن ممكناً إذا وقع التطبيق قبل الحكم النهائي أو إذا جرى التوسع في التعليق بغير سند قانوني []
هذا الرأي لا ينهي النزاع، لكنه يكشف نقطة الحسم المقبلة، وهي أن القضاء سيبقى صاحب الكلمة النهائية في فحص حدود التنفيذ وحدود التجاوز []

وأخيراً، يوضح مسار القرار منذ نشره في 15 مارس حتى بدء الجدل البرلماني والقانوني بعده مباشرة أن الدولة اختارت توسيع أدوات الضغط الإداري في ملف النفقة بدل الاكتفاء بالعقوبات المنصوص عليها داخل القانون الجنائي []
هذا الاختيار قد يمنح مستحقي النفقة وسيلة أسرع لاستيفاء الحقوق، لكنه في الوقت نفسه فتح مواجهة قانونية مفتوحة حول دستورية حجب الخدمات العامة واستخدامها كأداة ردع []
وإذا مضت الحكومة في التوسع من دون حسم قضائي واضح، فإن القرار لن يبقى مجرد وسيلة لتحصيل نفقة، بل سيصير سابقة مباشرة في تحويل الخدمة العامة إلى امتداد للعقوبة []